كتلهم تمارس ضغوطاً لتبرئتهم

٢٢ نائبا تحوم الشكوك حول شهادات تخرّجهم

كشف مصدر برلماني أمس أن لجنة النزاهة واللجنة القانونية تعتزم تدقيق شهادات أعضاء في مجلس النواب وإرسال صحة صدور وثائقهم للجامعات والمعاهد التي تخرجوا منها.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه للمدى أن نوابا من مختلف الكتل تحوم شكوك حول صحة وثائق تخرجهم، متوقعاً "أن تكون غير رسمية او مزورة، خصوصا أولئك الذين يمتلكون شهادات من خارج العراق".

□ بغداد/ أزل العويني

مجلس النواب.. ارشيف

واوضح المصدر أن ما لا يقل عن ٢٢ نائبا من مختلف الكتل تبين "أن وثائقهم غير رسمية وان شهاداتهم التي جاءوا بها مزورة"، مبينا "ان اللجنة المكلفة ستقوم بإرسال طلبات الى المعاهد والكليات غير العراقية لتبين صحة صدور هذه الوثائق".

وذكر المصدر "أن لجنة سيتم تشكيلها تتكون من أعضاء في لجنة النزاهة واللجنة القانونية ورئاسة البرلمان من اجل كشف هؤلاء وإعلان أسمائهم في وسائل الإعلام في اقرب وقت ممكن"، مرجحا "أن تواجههم ضغوطات من قبل الكتل لأن أغلب هؤلاء النواب ينتمون الى أحزاب وكتل رئيسة داخل المجلس".

ووفق تقارير فأنه تم الكشف عن ٣١٦٥ وثيقة دراسية مزورة تبين حصول موظفين في الدولة على شهادات دراسية في اختصاصات حساسة ومهمة مقابل ثمن. وبحسب تقرير لمكتب مفتش وزارة التعليم العالي فان ٢٧٦٩ وثيقة دراسية مزورة تم كشفها خلال العامين الماضيين. و"أن أهم خطوة أقدم عليها العراق هو إرسال البعثات الدراسية إلى خارج العراق بغية الحصول على أكاديميين يتمتعون بمستوى علمي وأكاديمي متقدم."

ويعتبر خبراء أن العبرة ليست في الكمية العددية من الجامعات والطلاب، بل في توفر الكوادر العلمية الجيدة والكفوءة، والموضوعية في القبول، والحد من التزوير في الحصول على اللقب الأكاديمي، وإعادة التقييم الموضوعي لمن يشك في قدراتهم العلمية والأكاديمية، وطرد أصحاب الشهادات المزورة وعدم التهاون في حسم ملفاتهم.

من جانب آخر وصف رئيس كتلة بدر البرلمانية النائب قاسم الاعرجي هذه الخطوة بالضرورية، مبينا "أن كتلته مع مراجعة وتدقيق جميع الشهادات".

وأوضح الاعرجي في مقابلة مع المدى أمس "أن مدة الشهر التي منحها مجلس النواب إلى الأعضاء ليثبتوا صحة صدور وثائقهم لتقديم الطعون والاعتراضات كافية للتأكيد".

ونوه الأعرجي بأن لجنة النزاهة وهيئة النزاهة والجهات المختصة يجب أن تدقق شهادات جميع المسؤولين ولا تقتصر فقط على مجلس النواب، بل عليهم أن يدققوا شهادات جميع مؤسسات الدولة. بما فيهم شهادات المسؤولين الذين يشغلون مناصب حساسة".

وكشف الأعرجي "ان احد النواب متورط بهذه القضية وان المحكمة الاتحادية طلبت رفع الحصانة عن النائب كي يقدم الى المحاكمة".

فيما اكدت لجنة النزاهة البرلمانية أنها "لن تستثني أية شخصية او أي نائب مهما كان انتماؤه" مبينة "انها سوف تعلن أسماء المزورين على الإعلام في حال ثبت ذلك".

مقرر لجنة النزاهة البرلمانية النائب احمد الجبوري قال في مقابلة مع المدى أمس "ان على الجميع أن يقدموا كل ما لديهم من معلومات إلى اللجنة كي يتسنى لنا ملاحقتهم وكشفهم".

واعتبر الجبوري ملف الشهادات المزورة من اخطر الملفات مبينا "ان هناك بعض النواب تشك لجنة النزاهة بعدم أصولية شهاداتهم".

وكان النائب عن القائمة العراقية رعد الدهلكي كشف عن قيام عدد من البرلمانيين بجمع تواقيع لتقديم طلب لهيئة رئاسة البرلمان لتدقيق شهادات أعضاء مجلس النواب.

وذكر الدهلكي في تصريح لوكالة اين، ان "هناك تواقيع لنواب ستعرض على هيئة الرئاسة خلال الأيام القريبة القادمة لتدقيق شهادات النواب في البرلمان"، مشيرا الى ان "الطلب خاص لتدقيق الشهادات، وفي التدقيق سيتبين من هو مزور".

وتابع انه "يوجد اثنان من المزورين لشهادتيهما بين أعضاء البرلمان، ونحن عازمون على تدقيق شهادات النواب، برغبة الكثير من البرلمانيين، وقد قمنا بجمع التواقيع، ووصل العدد الآن بين ٢٥ إلى ٣٠ توقيعا، وسيتم تقديم الطلب إلى هيئة الرئاسة".

وتصاعدت ظاهرة تزوير الشهادات الدراسية والوثائق الرسمية بشكل واسع في العراق بعد سقوط النظام السابق، بعضها كان بدافع التعيين في دوائر الدولة، والبعض الآخر كان بهدف الحصول على مناصب مهمة، خصوصاً من قبل الذين عادوا إلى البلاد بعد تلك الفترة. وفي موضوع اخر اعتبر الجبوري ان هيئة النزاهة تحتاج إلى دعم من كافة الجهات للقضاء على آفة الفساد المستشري والمتزايد

وعد الجبوري كشف ٢٤ شخصية من مختلف الكتل هي رسالة إلى جميع السياسيين مضمونها لم يكن احد بمنأى عن القانون وعليهم ان يحترموه.

واكد الجبوري ان الاسماء جميعها متهمة بقضايا فساد بدون أي استثناء، معتبرا ان جميع الاعتراضات التي تقدم بها المتهمون غير منطقية، داعيا الذين يشككون بهذا الامر الى مراجعة اللجنة ونحن مستعدون ان نخرج للإعلام كما فعلنا بكشفهم او أن نعتذر منهم بدليل ان يقدم الأدلة الكافية.

وطالب الجبوري السلطة القضائية ووسائل الإعلام أن تدعم هيئة النزاهة للكشف عن المفسدين.

ونفت لجنة النزاهة النيابية، أن يكون هناك حذف او تغيير للنواب والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين من تهم الفساد الموجهة لهؤلاء ضمن القائمة التي أعلنت عنها اللجنة مؤخراً، مؤكدة ثبوت تلك التهم ضد هؤلاء.

وقالت عضو لجنة النزاهة النائب عالية نصيف إن "جميع ما ذكرته لجنتها بشأن تورط عدد من النواب والمسؤولين الحكوميين والاكاديميين بملفات فساد مالي او اداري صحيحة والقرارات الصادرة عن هيئة النزاهة بحق هؤلاء ايضاء صحيحة".

وأضافت نصيف أن "الاشخاص المتورطين بتلك القضايا ابدوا اعتراضهم على اعلان اسمائهم أمام الرأي العام لعدم صدور احكام نهائية بحقهم"، مستدركة أن "اوامر إلقاء القبض على البعض منهم واستقدام البعض الآخر على هؤلاء ثابتة وصحيحة".

وأكدت عضو لجنة النزاهة على أنه "لن يكون هناك إعادة نظر أو حذف للأسماء الواردة بتلك القائمة".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

٣ مواهب

حيرتني اليوم ثلاث مواهب. موهبة السيد نوري المالكي في المراوغة، وموهبة البرلمان في الصبر على فشل الحكومة بعد فضيحة تكريت، وموهبة الشباب في ايقاظ روح الخير لدى العراقيين الموصوفين حاليا بأنهم اكثر الشعوب سلبية وابتعادا عن جو المبادرات العامة.

المرافعة الطويلة العريضة للمالكي جاءت بعد حجزه وقتا ذهبيا على قناة العراقية وسرده حكايات طويلة عريضة عن حكومة تحب الخير للشعب متورطة ببرلمان غير متعاون. حكومة تريد انقاذنا من البؤس وبرلمان يريد ابقاءنا بائسين اذلاء. وكنت اود ان احصل على مداخلة تلفونية كي اقول للسيد المالكي انني وملايين العراقيين مستعدون لاقناع البرلمان بأن يترك الحكومة وشأنها سنة كاملة تصول وتجول كي تحقق احلامنا بالرفاهية والسعادة. لكن المشكلة اننا لم نر ما يشجعنا على ذلك، ففشلكم دولة الرئيس في رفع الازبال يمنعنا من ان نتخيل قدرتكم على بناء ناطحات سحاب لاسكان الفقراء. وانفاقكم اكثر من ٣٠٠ مليار دولار من ٢٠١٠ حتى اليوم دون اضافة ساعة كهرباء في الصيف، يجعلنا نشعر بشفقة كبيرة عليك وانت تذهب الى الانتخابات بلا اي منجز سوى محاولة غير موفقة لاعدام هذا واتهام ذاك.

لكن ما حيرني اكثر هو حديث المالكي عن الدولة المدنية. يسأله كريم حمادي: ما هو ردك على من يرفض قانون البنى التحتية لانه سيتضمن فوائد ربوية محرمة في الاسلام؟ فيجيب سلطاننا: هذه الامور لها تخريج شرعي وايضا نحن نعيش في دولة مدنية! ان كلام المالكي هذا يأتي بعد ايام قلائل من صولة فيالقه على نوادي المسيحيين في بغداد، واعلان دولة طالبان في منطقة المسبح. انها موهبة رهيبة في النفاق لحاكم امضى في منصبه سبعة اعوام، امام جمهور مل من الشكوى.

اما موهبة البرلمان فتتمثل بقدرته الفريدة على "بلع" سقطات حكومتنا الرشيدة. وخلال اخر شهرين كنا امام خرق رهيب في بغداد حين احتل المسلحون بناية الجرائم الكبرى ست ساعات متواصلة وقفت خلالها الحكومة عاجزة بالكامل وظلت المعلومات متضاربة بشأن حصيلتها النهائية، مع الاعتراف بأن هذا المكان يضم اعتى عتاة تنظيم القاعدة. ولم يتحرك البرلمان لمساءلة احد كي نفهم نحن الشعب على من ننفق اموالا طائلة في المجال الامني.

ولان القائد العام وأمير الجند يشعر بالامان من البرلمان فقد استمر التسيب وتواصلت الخطط الفاشلة التي ينفذها فريق اداؤه سيئ داخل البطانة الامنية لسلطاننا. وهكذا شاهدنا بألم كيف هرب عشرات السجناء الخطرين من معتقل تكريت بعد ان جعلوا المدينة تعيش ليلة سوداء. ضابط كبير يقول لي: بالكاد ننجح في اعتقال اخطر قادة التنظيم، بعمليات بطولية للمخلصين من اجهزة الامن. بينما يفشل كبار الضباط في الاحتفاظ بهم!

وايضا يلزم البرلمان الصمت ولا يستجوب احدا. بل ان المالكي هو الذي استجوب البرلمان قبل ايام حين ذهب مطالبا بمنحه ٤٠ مليارا اضافية. ومع ذلك فالمالكي يطالب البرلمان بالمزيد من الرضوخ. وهي موهبة فذة للطرفين اي السلطان ومجلس المبعوثان.

اما ثالثة المواهب فهي معنى ايجابي اخاذ عشناه مع الاف العراقيين على حدائق ابي نؤاس مساء السبت ضمن مهرجان القراءة. الفعالية نظمها شباب متطوعون كانوا انفسهم نجوم مظاهرات ساحة التحرير ونجوم مظاهرات الحريات المدنية وفي طليعة المعترضين على محاولات الحكومة لجم حرية التعبير. وما لفت نظري هو ان مبادرات كهذه تنجح في ايقاظ الجزء الخيّر من نفوس البشر. مبادرتهم حرضت اشخاصاً من خارج الوسط الثقافي على التبرع بالكتب. والاكثر من هذا ان صاحب معمل تبرع لهم ببضعة الاف قنينة ماء. وصاحب معمل آخر تبرع بمولد للطاقة. ولو استمرت المبادرة فسنشاهد مساهمات اخرى تشيع الامل في النفوس.

وعدا هذا فإن ما فعله الشباب بمهرجان القراءة يجعلنا نتوقف طويلا للتفكير بتيار الحداثة والاساليب الجديدة التي يمكن ان يقوم بابتكارها لمواجهة تيار التشدد الذي نسي كل شيء وتفرغ لمحاربة اسلوب الحياة الحديث ومحاولة عزلنا عن العالم.

ولذلك فإن انصار الحداثة جاؤوا مع عوائلهم من كربلاء وديالى والرمادي وسواها، ليشاركوا الشباب تلك الوقفة. لم تكن موهبة تنظيم وحسب، بل قدمت لنا جميعا فرصة لنحلم بأن الخير في نفوس الناس يمكن ان يظهر بشجاعة ويحدث فرقا في حياة الكثيرين.

عمليات بغداد لـ(المدى): اغتيالات الضباط بكاتم الصوت في تزايد

□ بغداد/ إيناس طارق

كشف المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد ضياء الوكيل عن ازدياد عمليات اغتيال رجال الأمن من قبل إرهابيين، عازياً السبب إلى عمليات التفتيش المكثفة التي تقوم بها قوى الأمن. وقال الوكيل في تصريح لـ(المدى): عندما تم الاعلان عن القاء القبض على الارهابي الملقب بالقاتل الجوال ازدادت الهجمات على السيطرات الامنية من اجل الاخلال بالوضع الامني ما تطلب منا الشدة والدقة في التفتيش من اجل القاء القبض على من يسانده وقد تم فعلا القاء القبض على عدد كبير من هؤلاء وبحوزتهم اسلحة كاتمة ومتفجرة. وأشار الوكيل الى "ان اغلب الأسلحة التي تم إلقاء القبض عليها كانت مصنعة في إحدى الورش المحلية نتيجة تضييق الخناق على المنافذ الحدودية ما أسهم في الحد من دخول الأسلحة الكاتمة الى العراق". واوضح الوكيل "ان عمليات التفتيش تتطلب من المواطن الصبر والتحمل لان الأمر يصب في مصلحته من اجل تحقيق الامن والسلام وليس إزعاجه". بينما اشار عضو لجنة الأمن والدفاع حسن جهاد في تصريح لـ(المدى): الى ان عمل رجال الامن اصبح صعبا في ظل تعرضهم الى هجمات منظمة تستهدف حياتهم وباستخدام اسلحة كاتمة. جهاد اكد ان رجال الامن يحتاجون الى ضمانات وحقوق مالية كبيرة تضمن لهم مستقبلهم ومستقبل عوائلهم في حالة تعرضهم الى الموت أثناء الواجب". جهاد اوضح في حديثه "ان الاوضاع الامنية مضطربة والامر يحتاج الى خطط امنية مستقبلية ومنظمة وتعاون منسق بين الاجهزة الامنية التابعة لوزارة الداخلية وعمليات بغداد وليس فقط تشديد التفتيش وتضييق الخناق المروري فالمواطن اصبح مستاء من هذا الوضع". يقول العميد خالد معاون مدير عام عمليات وزارة الداخلية في تصريح لـ(المدى): ان وزارة الداخلية لديها قانون يضمن حق كل منتسب يتعرض إلى القتل أثناء الواجب وجميع المنتسبين يتمتعون بالحقوق والامتيازات ولا صحة للشائعات التي تقول ان المنتسب الامني الذي يقتل بالكاتم لايستحق حقوقاً". يذكر ان وزير الداخلية السابق جواد البولاني قال ان قضية القتل بكاتم الصوت المنتشرة على نطاق واسع هذه الأيام تكاد تكون حملة منظمة تستهدف الضباط برتب متوسطة وخصوصا ممن يعملون في وزارة الداخلية. واضاف البولاني في تصريح صحفي "ان هناك حملة لتصفية كل الضباط الذين عملوا مع النظام السابق واستمروا على عملهم في النظام الجديد وقد تكون الجهات التي تقف خلف هذه الحملة محسوبة على النظام السابق والقاعدة والإرهاب".

دولة القانون يطلق بالون اختبار بشأن قانون العفو

□ ترجمة المدى

في العراق، حيث العنف لا ينتهي أبداً، أفادت جملة من التقارير الإخبارية باستمرار وتزايد عمليات التفجير والاغتيال والاختطاف والاغتصاب ما أودى بحياة الكثير من العراقيين فيما أصيبت اعداد أخرى منهم، حيث أحصى مركز تعداد القتلى وحدهم ٣١٤ خلال الشهر الحالي (أيلول الماضي).

وقد اغتيل محافظ البصرة السابق يوم الخميس الماضي. وذكرت صحيفة المدى ان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك أطلق على عملية الاغتيال "جريمة بشعة" ملقيا باللائمة على القوات الأمنية. واضافت المدى ان آلاف المواطنين شاركوا في التشييع. الا ان أكثر ما جذب الانتباه هو العنف الذي حصل يوم الخميس في سجن التسفيرات في مدينة تكريت وادى الى فرار الكثير من النزلاء. يتساءل محمد لازم من (سي ان ان): لماذا يحدث ذلك؟ هل انه يعزى الى تعاطف الناس مع السجناء بسبب استمرار الاعتقالات الجماعية واختفاء المواطنين في اروقة النظام "العدلي" وعدم العثور عليهم من قبل ذويهم؟ هل لأن العراق اعدم ٩٦ شخصا هذا العام ومازال هناك ٢٠٠ في الطابور؟ هل لأن المالكي يستهدف طائفة معينة؟ هل بسبب عدم وجود قانون عفو عام رغم الوعود التي تعود الى ٢٠٠٨؟ كل هذه الأسباب يمكن ان تكون وراء ذلك.

لو كانت دولة العراق الإسلامية هي التي تقوم بهذه الأفعال، لكان المالكي هو الذي يؤجج ردود أفعال الناس ضدها. مع وجود الكثير من المواطنين في طابور الإعدام، فان الناس لا تساعد الشرطة، وهذا يبدو نقطة تحول كبيرة في العراق. ذكرت الفورن بوليسي "ان وزارة الداخلية العراقية تقول إن هناك "تواطؤا واضحا" بين بعض حرس السجن والسجناء في سجن التسفيرات حيث تم ادخال الاسلحة خلال زيارة العوائل وان الحراس تركوا الأبواب مفتوحة". يبدو ان الكثير من الناس يتعاطفون مع اوضاع السجناء.

ذكرت جميع التقارير العراقية بان عضو البرلمان عن دولة القانون ياسين مجيد قد صرح بان الهجوم على السجن هو دليل على الحاجة الى قانون العفو العام، ولم تذكر الأخبار بأن دولة القانون كان العائق الاكبر امام تمرير هذا القانون، وان مجيد قريب من المالكي ولم يكن ليصرح بذلك لولا موافقة المالكي. إن كان المالكي قد سمح بالتصريح فان ذلك يعني ان دولة القانون تدعم قانون العفو العام الذي أعاقت تمريره سابقا، وان تلك ستكون الخطوة الذكية الأولى التي يتخذها على مدى ثلاث سنوات.

يتواصل الجمود السياسي في العراق. ويعلّق البعض آماله في انهاء الجمود على الرئيس جلال طالباني الذي وصل بغداد عصر السبت قادما من المانيا. واضافت المدى انه يجري محادثات مع الكتل السياسية حول مؤتمر وطني من اجل حل الازمة السياسية المستمرة.

في فترة رئاسته الأولى، كان نوري المالكي متنمرا. فلقد نصّبه البيت الأبيض في زمن بوش رئيسا للوزراء ظنا منه بانه سيعمل بسرعة وفقا لرغباتهم لكنه لم يفعل، كما انه لم يلب احتياجات الشعب العراقي. انه غير كفوء ولا يتمكن من انجاز أي شيء، حيث يتضح ذلك اكثر فأكثر للمزيد من العراقيين، وهذا هو سبب فوز القائمة العراقية في انتخابات ٢٠١٠ وليس دولة القانون.

واشنطن ليس لها نفوذ سياسي كبير في العراق ولا تمتلك نفوذا عسكريا، حيث ضحت إدارة أوباما بالنفوذ السياسي من خلال فشلها عام ٢٠١٠ في الإصرار على صحة نتائج الانتخابات الأولية – كما يقول ميشيل غوردن وبرنارد ترينر في تاريخهما الجديد عن حرب العراق " عندما أذعنت إدارة اوباما للرأي القضائي المشكوك فيه والذي منع قائمة اياد علاوي بعد فوزها بأغلبية المقاعد عام ٢٠١٠ من تشكيل حكومة جديدة، حيث ادى ذلك الى تقويض احتمالات التسوية التي كان من الممكن ان تؤدي الى تشكيل حكومة شاملة حقا وغير طائفية".

■ عن : نيويورك تايمز

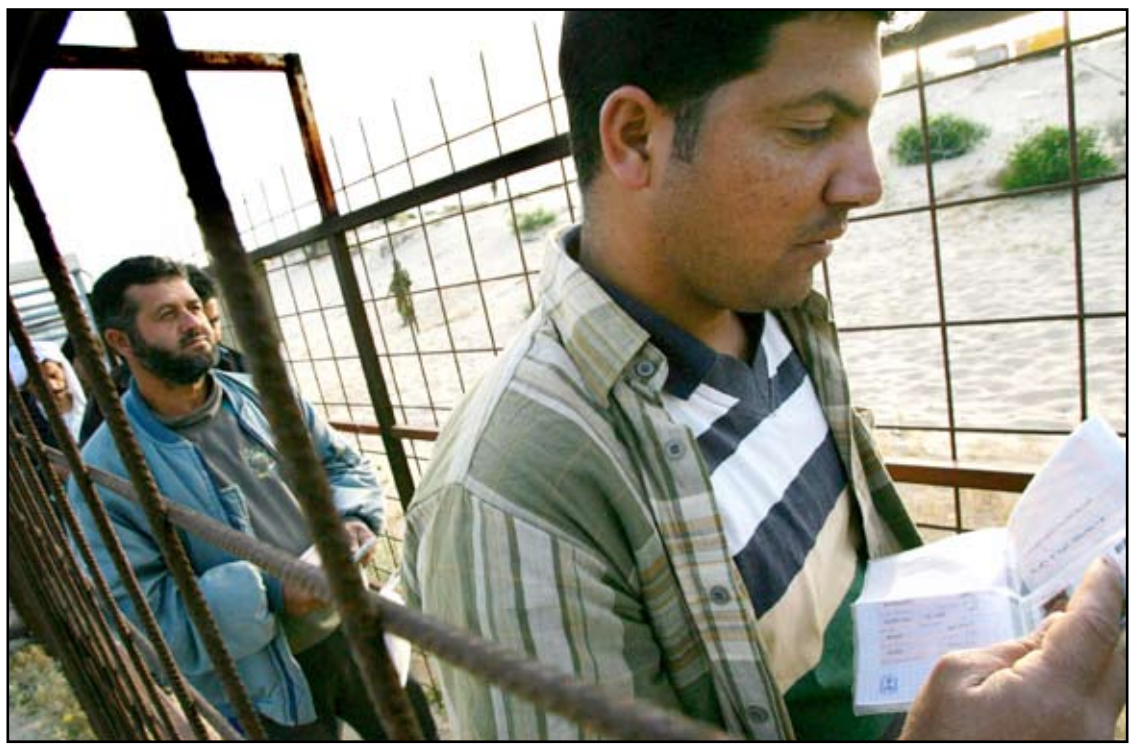

معتقلين ينتظرون قانون العفو